

Distr.: General
24 January 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 20 كانون الثاني/يناير 2022 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الجلسة 8949 لمجلس الأمن التي عقدت في 18 كانون الثاني/يناير 2022 تحت بند جدول الأعمال "المرأة والسلام والأمن - حماية المشاركة: التصدي للعنف الذي يستهدف المرأة في عمليات السلام والأمن". وستتشر مداخلات المشاركين الذين حضروا شخصياً في وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن (S/PV.8949).

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس في الجلسة 8949، قدمت الوفود التالية بيانات خطية مرفقة نسخ منها: أوكرانيا وبيرو وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وغواتيمالا وقطر وكولومبيا ولبنان ومنظمة حلف شمال الأطلسي وميانمار. وستصدر هذه البيانات كوثيقة رسمية لمجلس الأمن وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372) والتي اتفق عليها خلال الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا وسترد الإشارة إليها في المحضر الرسمي للجلسة S/PV.8883.

(توقيع) مونا يول
رئيسة مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نقدّر عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تسلط الضوء على أهمية مشاركة المرأة في عمليات حل النزاعات.

تعد المساواة بين الجنسين أحد الإنجازات الرئيسية لهذه الحكومة. لقد نُفذ القرار 1325 (2000) بإدماج مبادئه التوجيهية في السياسات الرامية إلى ضمان تنفيذه الشامل والمستمر، لا سيما سياسة إنصاف المرأة وسياسة تحقيق السلام في ظل الشرعية. نتيجة لذلك أصبحت خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تتضمن منظوراً جنسانياً ومشاركة المرأة في بناء السلام وتمكين المرأة سياسياً وسياسة لمنع أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة وزيادة مشاركة المرأة في قوات الأمن فضلاً عن المسألة الرئيسية المتعلقة بتمكين المرأة اقتصادياً. إن بوسع المرأة التي تتمتع بالاستقلال الاقتصادي أن تمارس حقوقها كما أنها تعدّ من أنجع وسائل منع العنف. سوف نسلط الضوء الآن على سبعة إجراءات.

أولاً، تم الوفاء بنسبة 57 في المائة من المؤشرات الجنسانية لخطة التنفيذ الإطارية أو تم المضي بها قدماً في تنفيذ سياسة السلام في ظل الشرعية. وأود أن أؤكد أن أكثر من 25 000 امرأة قد استُغن عن الإصلاح الزراعي حيث بلغت نسبتهن 44 في المائة من مجموع المستفيدين. وفيما يتعلق بتعميم الخدمات المالية حصلت أكثر من 680 000 امرأة على الائتمانات أي بنسبة 36 في المائة. وتشارك 45 في المائة من المقاتلات السابقات المستفيدات من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا في مشاريع إنتاجية تتلقى المساعدة التقنية والتمويل والدعم من الحكومة.

ثانياً، قبل عام اعتمد الكونغرس إصلاحاً لقانون الانتخابات ينشئ قوائم إلزامية للتكافؤ ويتضمن تعريفاً للعنف السياسي ضد المرأة. وهذا معلم تاريخي يهيئ أجواء تكفل تكافؤ الفرص لمشاركة المرأة في المناصب المنتخبة، ويعترف بأنه لا يمكن أن تقوض حقوقها السياسية في العملية الانتخابية سواء عن طريق الممارسة أو بإغفالها.

ثالثاً أنشئت مدرسة وطنية للتدريب السياسي للمرأة. إن هذه الحكومة مقتنعة بأهمية تدريب النساء بأعلى المعايير لزيادة مشاركتهن في المناصب المنتخبة. ودربت المدرسة ما يقرب من 5 000 امرأة في جميع أنحاء البلد.

رابعاً، بالنسبة لانتخاب ممثلي الضحايا في مجلس النواب في الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة الـ 16 للسلام للفترات من 2022 إلى 2026 ومن 2026 إلى 2030 أدرجت تدابير محددة لمجموعات المجتمع المدني النسائية لتسمية المرشحات. ولكفالة هذا الحق وضع كل من المجلس الرئاسي للمساواة بين المرأة والمجلد الوطني إجراء للتحقق.

خامساً إن حماية القيادات الاجتماعية من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان أمر أساسي لتعزيز الديمقراطية. وفي كانون الأول/ديسمبر صدرت لأول مرة سياسة عامة بشأن احترام المدافعين عن حقوق الإنسان وضماناتها، وهي سياسة ذات أهمية خاصة بالنسبة للمرأة، حيث تتضمن مبادئ توجيهية تركز على نوع الجنس فضلاً عن تعريفات للمدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات النسوية. كما تتضمن تلك

السياسة ممارسات جيدة من البرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان واعترفت به دوليا منظمات مثل معهد كروك.

سادسا مع الاعتراف بالنساء من ضحايا النزاع، تعزز تنفيذ الخطة الوطنية للدعم الشامل للضحايا وجبر الضرر مع التركيز على الجانب الجنساني والتضليلي. وتتضمن هذه السياسة العامة التي دامت لـ 10 سنوات 50 التزاما محددا بضمان دعم النساء من ضحايا العنف وجبر الضرر الذي وقع عليهن.

سابعاً، هناك سياسة لتعزيز المساواة بين الجنسين ومنع العنف خاصة بقوات الأمن. وأنشئت وحدات جنسانية وتم تحسينها وزادت كذلك مشاركة المرأة في هذا المجال بنسبة 38 في المائة. ويجري أيضا تنفيذ برنامج تدريبي للمرأة في مجال الأمن السيبراني والدفاع الإلكتروني نظرا للطابع الاستراتيجي لتلك المسألة في وضع سياسات الأمن القومي.

إن سد الفجوات بين الجنسين لأجل زيادة مشاركة المرأة في السياسة وتنفيذ استراتيجيات فعالة لضمان الحقوق ومنع العنف ضد القيادات الاجتماعية للمرأة بالشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والاعتراف بحقوق الضحايا من خلال نهج قائم على نوع الجنس ووضع برامج للمساواة بهدف زيادة مشاركة المرأة في قوات الأمن وزيادة الفرص الاقتصادية القانونية تُعدُّ ركائز أساسية للسياسة الرامية إلى تعزيز السلام أمن. وهكذا نمضي قدما في كولومبيا.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، لويس لام باديا

[الأصل: بالإنكليزية]

يشكر وفد بلدي معالي أنيكن هويتلدت، وزيرة خارجية النرويج وكذلك السفيرة مونا يول الممثلة الدائمة والفريق النرويجي على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة. كما نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات.

بالرغم من التقدم المحرز في تمثيل المرأة في دوائر صنع القرار على مدى العقود الماضية، لا يزال التقدم نحو تحقيق تكافؤ الجنسين في الحياة السياسية والعامة بطيئاً جداً. وتبين البيانات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2021/827) أن النساء يشغلن 25,5 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في جميع أنحاء العالم بل تقل النسبة في البلدان التي تمر بمرحلة النزاع وما بعد النزاع. وعلى الصعيد العالمي تحتل النساء نسبة 36,3 في المائة من المناصب التي تُشغل بالانتخاب على المستوى المحلي، ونسبة 25,9 في المائة عفي البلدان المتأثرة بالنزاعات.

تبين هذه الأرقام ضرورة إعادة النظر في السياسات الداخلية في جميع البلدان من حيث الفرص المتاحة لمشاركة المرأة للمشاركة بوصفها عنصراً فاعلاً هاماً في جميع جوانب الحياة. وتشكل الحماية المقدمة للمرأة في المجالات التي تطور فيها عملها مسألة أخرى ذات صلة، إذ كثيراً ما تتعرض المرأة للاضطهاد والعنف بينما تنتهك حقوقها الإنسانية بشكل مستمر.

تؤيد غواتيمالا تقرير الأمين العام المذكور أعلاه، الذي ينص على أن المرأة والسلام والأمن من الأولويات الرئيسية لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي تشمل التزامات تتعلق بالمشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية. وكما ينص القرار 1325 (2000) فإن الإدماج المنتظم للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتحليل والإبلاغ سيكفل زيادة تمثيل المرأة في جميع عمليات السلام.

وتولي غواتيمالا أولوية خاصة لمشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ووفقاً للبيانات الأخيرة التي قدمتها وزارة الدفاع الوطني، تم نشر ما مجموعه 300 امرأة كأفراد عسكريين ومدنيين في بعثات مختلفة. وقد أثبتت النساء العاملات في حفظ السلام أنهن يستطعن أداء دورهن على النحو المناسب في ظل نفس الظروف الصعبة التي يؤدي فيها الرجال هذه الأدوار. وثمة ضرورة من الناحية العملية لأن تقوم بلداننا بتجنيد واستبقاء النساء العاملات في حفظ السلام، حيث كان لهن أثر إيجابي في بيئات حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق دعم دور النساء الأخريات في الميدان والمساهمة في حماية حقوق المرأة.

كما تشجع غواتيمالا جميع الدول الأعضاء على تعزيز مشاركة المرأة، مع تهيئة بيئات آمنة وتمكينية لها، لا سيما من أجل مشاركتها في المجتمع المدني، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، على النحو المنصوص عليه في القرار 2493 (2019). إن كفالة بيئة تمكينية، ومنع التهديدات وخطاب الكراهية، والتخويف والهجمات، وتقديم استجابات فورية عند وقوع مثل هذه الهجمات، أمر ضروري لبلوغ هدفنا المشترك المتمثل في مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع مراحل إرساء السلام والأمن الدوليين.

إن مشاركة المرأة وتأثيرها بصورة مباشرة في عمليات السلام والأمن، وكذلك في آليات صنع القرار، يزيد من احتمال أن تكون تدابير الحماية أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية. ومن ثم، فإن ذلك سيكفل تجسيد الاحتياجات على المستوى المحلي بشكل أفضل وإدراج الشواغل الجنسانية على نحو كاف في آليات الوقاية في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ويظل دورها المهم حاسماً، ويجب زيادة الوعي في هذا الصدد.

وأخيراً، أود أن أقول إن غواتيمالا بلد متعدد الثقافات ومتعدد اللغات ومتنوع، وأن القوانين المتبلورة في دستورنا تسمح بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. وتؤكد غواتيمالا مجدداً أن المجتمعات لا يمكن أن تتجح بدون المشاركة المجدية والشاملة من جانب جميع النساء.

المرفق الثالث

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدلي

[الأصل: بالإنكليزية]

أود في البداية أن أهنيئ النرويج على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير وعلى تنظيم هذه المناقشة المهمة بشأن المرأة والسلام والأمن في إطار موضوع "حماية المشاركة: التصدي للعنف الذي يستهدف المرأة في عمليات السلام والأمن". وأود كذلك أن أشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت، وممثلات المجتمع المدني على مداخلتهن الثاقبة.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأعضاء غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن - ألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبرازيل، وغابون، وغانا - وأن أهنيئ الأعضاء المنتهية مدة عضويتهم - إستونيا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفييت نام، والنيجر - على نجاحهم في فترة ولايتهم.

وأعتمد هذه الفرصة لأثني على النرويج على قيادتها في الأمم المتحدة بشأن خطة المرأة والسلام والأمن.

ويولي لبنان قيمة كبيرة لتعاونه المستمر مع النرويج في الأمم المتحدة، ولا سيما في المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي هذا المجال، يفخر لبنان بأن يكون، للمرة الثانية، أول مشارك في تقديم القرار الذي يصدر كل سنتين بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان بقيادة النرويج في اللجنة الثالثة. فمشاركتنا في تقديمه تشهد على الأهمية التي يوليها لبنان لهذا الموضوع.

ونرحب بمشاركة مقدمات الإحاطات من المجتمع المدني في المناقشة المفتوحة التي جرت اليوم، ونشدد على أن مشاركتهم حاسمة في التعبير عن الواقع في الميدان.

وللأسف، وكما أبرز تقرير الأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان لعام 2021، إلز براندس كريس، بشأن التعاون مع الأمم المتحدة وممثلها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان (A/HRC/48/28)، فقد استمر بلا هوادة اتجاه الأعمال الانتقامية المرتكبة ضد النساء الضحايا والمدافعات عن حقوق الإنسان بسبب تعاونهن مع الأمم المتحدة. وعلينا أن نواصل توفير حيز مفتوح وشامل وآمن لمجتمعنا المدني للتفاعل من دون خوف من التهديدات أو التخويف أو الانتقام.

إن النساء والفتيات يتم تصويرهن بشكل تقليدي على أنهن ضحايا للنزاعات. إلا أنه ينبغي أيضاً النظر إليهن بوصفهن عوامل تغيير فاعلة في بناء السلام وحفظ السلام، كجزء من المجتمع المدني، وكمدافعات عن حقوق الإنسان، وكصحفيات.

ولا يزال العنف ضد المرأة مستمرا بلا هوادة في عام 2022. فوفقاً للأمم المتحدة، تشير التقديرات إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض للعنف الجنسي أو البدني في حياتها.

أما بالنسبة للناشطات والقائدات والصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان، فإن الصعوبات أسوأ. وقد تجلّى ذلك في تقرير الأمين العام لعام 2021 عن المرأة والسلام والأمن، الذي أكد فيه على أنه: "استخدم العنف في جميع المناطق لإسكات القائدات ومنعهن من الترشح للمناصب والاضطلاع بواجباتهن في أي منصب يشغلنه" (S/2021/827، الفقرة 56).

وفي جميع أنحاء العالم، يتم إسكات النساء اللاتي يجرؤن على رفع أصواتهن ووصمهن ومضايقتهن ومهاجمتهن وتهميشهن، بل وقتلهن في بعض الأحيان. ولعل أبرز مثال على ذلك هو أفغانستان، حيث تعيش النساء في "مناخ من الخوف الدائم" على نحو ما تصفها مقررّة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، مضيقة أن التهديدات التي تتعرض لها النساء تشمل الضرب والاعتقال والاختفاء القسري والقتل.

ونكرر التأكيد على الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في الفقرة 6 من القرار 2493 (2019)، حيث

"يشجع بقوة الدول الأعضاء على إيجاد بيئات تمكينية آمنة تتيح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك القيادات النسائية المجتمعية، ... والعاملات في مجال بناء السلام والعاملات في مجال السياسة والمعنيات بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، الاضطلاع بعملها باستقلال ودون تدخل لا موجب له ... والتصدي لجميع أشكال التهديد والمضايقة والعنف وخطاب الكراهية الموجهة ضدها".

وبالنسبة لبلدي، لبنان، فإن هذا العام عام مهم من حيث مشاركة المرأة في الحياة السياسية. فالיום، إذ نتطلع إلى الانتخابات البرلمانية المقبلة في أيار/مايو، تشكل المشاركة المجدية للمرأة، ولا سيما الشابات، كمرشحات وناخبات على السواء، شرطاً أساسياً لكفالة جعل الانتخابات أكثر شمولاً وتمثيلاً. ومشاركتهم النشطة اليوم حاسمة، لا سيما بالنظر إلى أن المرأة اللبنانية حصلت على حق التصويت والترشح للانتخابات منذ عام 1952. وستسهم زيادة حضورها في البرلمان في تشكيل مجتمع أكثر إنصافاً وشمولاً.

وفي إطار خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، نعتقد اعتقاداً قوياً بأن المشاركة السياسية الكاملة والمجدية والمتساوية للمرأة شرط أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين وإقامة دولة ديمقراطية شاملة وسلمية وفاعلة. وعلى هذا المنوال، نرحب بالدعوة التي وجهتها منسقة الأمين العام الخاصة لشؤون لبنان، السفيرة يوانا فرونييتسكا، للنساء والشباب للمضي قدماً في عملية تسجيل المرشحين.

وبعد مرور أكثر من 20 عاماً على اعتماد القرار التاريخي 1325 (2001)، بشأن المرأة والسلام والأمن، لا نزال نشهد ردود فعل سلبية ضد الناشطات، والصحفيات، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والناشطات في مجال بناء السلام، والقيادات النسائية، وغيرهن من الجهات الفاعلة النسائية في المجتمع المدني. ويجب أن نعمل اليوم على حماية جميع النساء، بمن في ذلك النساء اللاتي يشكلن محور خطة المرأة والسلام والأمن، وكفالة تمكنهن من مواصلة عملهن بدون التعرض للعنف أو التهديدات أو الانتقام أو المضايقة أو إساءة المعاملة.

وعلى نحو ما ذكرتنا الصحفية الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام 2021 ماريا ريسا في خطاب قبولها: "لقد حان الوقت الآن للبناء، وتهيئة العالم الذي نريده ... يجب أن نحقق ذلك. أرجوكم، لنصمد، معاً".

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة، كياو مو تون

[الأصل: بالإنكليزية]

أود أن أشكر رئاسة النرويج لتنظيمها المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الحاسم. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات اليوم على بياناتهم.

بعد عقدين من اتخاذ مجلس الأمن للقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، فإن تحقيق رؤية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن غير كاف بالمرّة حتى بالرغم من حدوث بعض التحسينات. وما زالت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً للغاية على الصعيد العالمي في عمليات السلام والحكومات والإدارات العامة. ولا يزال العنف الذي يستهدف المرأة متفشياً. وقد أدى مرض فيروس كورونا إلى انتشار جائحة موازية تتمثل في العنف العائلي وزاد من تفاقم التحديات. ويزداد العنف الجنساني ضد النساء والأطفال ولا سيما في حالات النزاع. ونرى أن الإطار القانوني الدولي لا يحمي النساء والفتيات بالقدر الكافي، فضلاً عن المدنيين، وذلك أساساً لأن أولئك الذين يُفترض أن يلتزموا بالقوانين الدولية ينتهكونها بوقاحة مع إفلات شبه كامل من العقاب.

ولن يتسنى النهوض بإدماج المرأة ومشاركتها في عمليات السلام والأمن إلا عندما تتم حماية أمنها الشخصي وحقوقها الإنسانية في المقام الأول. ويجب أن يتمكن بناء السلام وقادة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان من رفع أصواتهن والإعراب عن شواغلهم دون أي خوف من التهريب والأعمال الانتقامية العنيفة. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لوجهات نظرهن وإسهاماتهن وخبرتهن في عمليات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. ويجب التصدي للقدرة الهيكلية والحواز الثقافية التي تقوض تمثيلهن على مستوى صنع القرار من أجل تسخير كامل إمكاناتهن في بناء مجتمعات سلمية.

وفي ميانمار، وبعد أن نفذ الجيش الانقلاب غير القانوني في 1 شباط/فبراير 2021 من خلال احتجاز قادة حكوميين مدنيين منتخبين ديمقراطياً، كانت النساء في الخطوط الأمامية للمظاهرات اليومية ضد الانقلاب على الرغم من المخاطر الداهية لوقوع أعمال وحشية مميتة. ولا تزال المرأة تقود المعارضة الواسعة النطاق للحكم العسكري. وتعرضت النساء والفتيات في ميانمار - بمن فيهن المعلمات والممرضات وموظفات الخدمة المدنية وعاملات المصانع والمدافعات عن حقوق الإنسان والطالبات - للهجوم والاحتجاز والتعذيب والاعتداء الجنسي من قبل قوات الأمن لمشاركتهم في الاحتجاجات السلمية وحركة العصيان المدني.

ومنذ الانقلاب العسكري، تقلصت سيادة القانون فعلياً، كما يظهر بوضوح من أحكام الإدانة الصورية الأخيرة بحق قادة الحكومة المدنية المنتخبين. وباتت إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى القضاء وسبل الانتصاف الفعالة لمعانتهن معدومة عملياً الآن. فعلى سبيل المثال، لم يُسمح لصحفية أصيبت بجروح خطيرة عندما صدمت مركبة عسكرية عمداً المتظاهرين في 5 كانون الأول/ديسمبر 2021 في يانغون، بمقابلة محاميتها حتى يوم أمس. وفي حين شردت الغارات الجوية العسكرية والهجمات غير المتناسبة والعشوائية بما في ذلك حرق المنازل والمذابح، مئات الآلاف من المدنيين في جميع أنحاء هذا البلد، فقد تضررت النساء والفتيات المشرדות والأطفال المشردون، ولا سيما في المناطق العرقية، على نطاق واسع.

وهم أكثر عرضة لجميع أشكال العنف من جانب العسكريين غير الخاضعين للمساءلة، والذين يستخدمون العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب، على النحو الذي وثقته الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن أعمال العنف المسلح المكثف والمستمر، بما في ذلك الغارات الجوية التي يشنها مجلس إدارة الدولة، تقع الآن في مواقع عديدة في ولاية كابين وولاية كايا وولاية تشين ومنطقة ماغواي ومنطقة سايباينغ، مما أدى إلى تشريد آلاف المدنيين. وحتى في هذه الحالة الصعبة، تحاول حكومة الوحدة الوطنية بذل قصارى جهدها لتقديم المساعدة الضرورية إلى المحتاجين، بمن فيهم النساء والفتيات في مناطق النزاع.

وشدد مجلس الأمن، في قراره 1325 (2000) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على مسؤولية جميع الدول عن إنهاء الإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الجرائم الوحشية، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وأعرب المجلس أيضا عن استعداده لاتخاذ الخطوات المناسبة للتصدي للعنف الجنسي الواسع الانتشار أو المنهجي في حالات النزاع. وقد علمنا بارتياح أنه عندما يستخدم مجلس الأمن أدواته لكفالة المساءلة عن حالات الجرائم الفظيعة، فإنه يسهم في تحسين تلك الحالات على المدى الطويل. ونعتقد أن التصدي للعنف ضد المرأة يجب أن يبدأ بإنهاء الإفلات من العقاب وكفالة تحقيق المساءلة والعدالة في الجرائم الوحشية التي ارتكبت في الماضي والحاضر، ولا سيما الجرائم الجنسية والجنسانية.

وفي ميانمار، لا يزال مرتكبو المذابح والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في مناطق النزاع غير خاضعين للمساءلة. ومع انهيار نظام العدالة المحلي، هناك حاجة ماسة إلى استجابة موحدة من مجلس الأمن لمنع وقوع المزيد من الفظائع العسكرية ضد المدنيين والنساء والفتيات في ميانمار. وعلى هذا النحو، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية في 17 تموز/يوليه 2021 إعلانا بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تقبل فيه اختصاص المحكمة بهدف تقديم الجناة إلى العدالة. ولا توجد حماية لمشاركة المرأة عندما تتعرض لتهديد مستمر وعندما تتعرض لاعتداء عنيف واحتجاز تعسفي واعتداء جنسي أثناء الاحتجاز لمجرد ممارستها لحقوقها الأساسية. ومن المؤكد أن إنهاء الإفلات من العقاب وكفالة سيادة القانون سيساعدان على حماية مشاركة المرأة في بناء الدولة وفي عملية السلام وكذلك في نظام العدالة الانتقالية.

في الختام، نتطلع إلى أن يرقى مجلس الأمن إلى مستوى تصميمه المعلن على التصدي للعنف الذي يستهدف المرأة. وفي الوقت نفسه، نتطلع أيضا إلى توصيات الأمين العام في تقريره القادم بشأن توفير حماية أفضل للمرأة، بما في ذلك التدابير المناسبة التي يلزم اتخاذها لضمان العدالة لها ومساءلة مرتكبي العنف المنهجي والواسع الانتشار في حالات على غرار الحالة في ميانمار.

وبناء على ذلك، يود شعب ميانمار أن يشهد عملا فعالا وفي الوقت المناسب من جانب مجلس الأمن لحماية الناس، بمن فيهم النساء والفتيات، من الفظائع والجرائم الشنيعة التي يرتكبها جيش ميانمار.

المرفق الخامس

بيان الممثلة الخاصة للأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، إيرين فيلين

[الأصل: بالإنكليزية]

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بمناسبة هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن. ولا تزال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أساسية لجميع الجهود الرامية إلى صون الحرية والأمن - وبالتالي فإنها أحد الجوانب الحاسمة لكل ما تقوم به منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). إن التزامنا بالمساواة بين الجنسين - الذي يتقاسمه جميع الحلفاء في الناتو والعديد من شركائنا - قائم على المبدأ ويجب أن يتحقق عمليا. والمشاركة هي إحدى ركائز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لسبب وجيه - ولا يمكننا أن نتوقع سلاما وأمنا مستدامين إذا لم يشارك أكثر من نصف شعبنا. ومشاركة المرأة لها أهمية قصوى. وعندما يتعلق الأمر بكفالة قدرة المرأة على الإسهام في السلام والأمن، فإننا لا نحتاج إلى أن يكون المبدأ قائما فحسب - أي كفالة السماح للنساء بالمشاركة قانونا - ولكن أيضا إلى كفالة أن تكون مشاركتهن ممكنة ماديا وألا تتطوي على مخاطر لا مبرر لها بالنسبة لهن ولعائلاتهن.

ونعلم أن المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بالعنف في حالات النزاع وعدم الاستقرار. ونعمل بنشاط للحد من التهديدات التي تواجهها المرأة في هذه السياقات - ولهذا السبب، اعتمد الناتو سياسات بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات فضلا عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولكننا نعلم أيضا أن المرأة التي تسعى إلى المشاركة في العمليات السياسية أو الإسهام في عمليات السلام والأمن غالبا ما تواجه العنف المُدبر. ونعلم أن هناك طرقا عملية لمعالجة هذا الأمر، بما في ذلك كجزء من التدريب الذي نوفره لدعم شركائنا. ومن خلال الاعتراف بالمخاطر التي تواجهها المرأة، يمكن لمقدمي الخدمات الأمنية اتخاذ خطوات لكفالة الحماية الفورية اللازمة، على سبيل المثال أثناء العمليات الانتخابية.

وعلى أننا أيضا أن نضع في الاعتبار أن أنواع العنف التي تعوق مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن لا تقتصر على العنف البدني والتهريب، بل تستشري أيضا في الفضاء الإلكتروني. واحتمالات تعرض النساء والفتيات للتممر على الإنترنت أكبر بكثير.

ولذلك، حماية لمشاركة المرأة، ينبغي أن نفهم المخاطر التي تواجهها والقيمة التي تحققها إسهاماتها في مجال السلام والأمن. ويمكننا أيضا أن نتخذ خطوات للتغلب على ما ينطوي عليه ذلك من عوائق تحول دون المساواة بين الجنسين من خلال بذل الجهود في مجال الاتصالات والتعليم. وهذا سيحدث تغييرا مهما ليس لحماية سبل مشاركتهن في الوقت الراهن فحسب، وإنما في تغيير الزخم مع مرور الوقت أيضا. ولهذا السبب، فإن مساعدة شركائنا على بناء القدرات، وتحسين التعليم والتدريب الذي نقدمه داخليا وللشركاء، وتعزيز التواصل بشأن المساواة بين الجنسين، كلها عناصر مهمة في خطة العمل الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن المرأة والسلام والأمن.

فالمرأة لا غنى عنها في تحقيق السلام والأمن المستدامين، ولكل واحد منا دور ينبغي أن يؤديه حتى يكفل تمكنها من المشاركة الكاملة في هذه العمليات وفي جميع المؤسسات التي بنيت عليها مجتمعاتنا.

ومنظمة حلف شمال الأطلسي ملتزمة بالعمل كجزء من المجتمع الدولي مع حلفائنا وشركائنا، ومع الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني، كي تكفل حماية مشاركة المرأة في السلام والأمن، واستمرارنا في المضي قدما نحو عالم أكثر مساواة بين الجنسين.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة، خوسي مانويل رودريغيس كوادروس

[الأصل: بالإسبانية]

في البداية، أود أن أشكر الرئاسة النرويجية لمجلس الأمن على الدعوة، ولا سيما وزيرة الخارجية أنيكن هويتلدت على اتخاذها زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة بشأن موضوع "حماية المشاركة: التصدي للعنف الذي يستهدف المرأة في عمليات السلام والأمن"، لأن هذا العنف يشكل تهديدا لصون السلام، ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان حماية المرأة ومشاركتها الكاملة في هذه العمليات.

تعطي بيرو الأولوية لخطّة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحماية حقوق المرأة والدفاع عنها، باعتبار ذلك من العناصر الأساسية في سياستها الحكومية. وفي هذا الإطار، نلتزم بخطّة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تتضمن مسائل تتعلق بتمكين المرأة، والتصدي للتمييز والعنف ضدها، وعدم المساواة في إسناد المهام والوظائف، والأنماط الاجتماعية الثقافية التمييزية.

وبغية تحقيق المساواة بين الجنسين، يجب أن تتمكن المرأة من المشاركة مشاركة كاملة ومجدية في مختلف هيئات وعمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات في مجتمعاتنا، سواء في هيكل الدولة أو في القطاع الخاص، ولا سيما في جميع الجوانب المتصلة بالسلام والأمن الدولي وعمليات الانتقال إلى التنمية المستدامة في المناطق التي شهدت نزاعات في السابق.

وأؤكد مجدداً، على وجه الخصوص، التزام بيرو المستمر بالامتثال لأحكام القرار 1325 (2000)، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2000، الذي يعد إنجازاً مهماً إذ إنه ينص على أن المرأة أداة فاعلة مهمة، على قدم المساواة، في بناء السلام والأمن الدوليين، في بيئة تسمح لها بممارسة حقوقها وحرّياتها ممارسة كاملة، دون إقصاء أو تمييز من أي نوع.

وفي هذا الصدد، أؤيد مقترحات الأمين العام الواردة في أحدث تقرير له عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827)، الذي يقيم الاتجاهات الجديدة والمسائل المستجدة، مثل تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام وعمليات الانتقال السياسي؛ والنهوض بعمليات حفظ السلام وعمليات السلام المراعية للمنظور الجنساني من خلال تعزيز مشاركة المرأة والنهوض بدورها القيادي في مجتمعها المحلي؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للمرأة واضطلاعها بدور قيادي في أوضاع النزاع وفي سياق حالات الطوارئ الإنسانية؛ وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية؛ ومشاركتها في عمليات التعافي الاقتصادي وإتاحة حصولها على المستلزمات في حالات الجوائح والنزاعات؛ ومشاركتها في مبادرات تكفل إرساء العدالة، سواء أكانت من الناجيات أم الناشطات أم الاختصاصيات؛ وإشراكها في خطة عمل مكافحة التطرف العنيف والإرهاب؛ وزيادة دورها في الإجراءات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ.

وفيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للمرأة في حالات النزاع، وفقاً لتقرير الأمين العام المذكور أعلاه، ألاحظ بقلق بالغ أنه في عام 2020 وقعت 2 500 حالة عنف جنسي مرتبط بالنزاع في 18 بلداً و 35 جريمة قتل بحق المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والنقابيات في سبعة بلدان تشهد نزاعات، وذلك وفقاً للمعلومات الواردة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وكمثال على ذلك، يذكر التقرير أنه:

”في جمهورية أفريقيا الوسطى، كان عدد حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات المسجلة في الربع الأول من عام 2021 أكثر بخمس مرات من العدد المسجل في الربع الأخير من عام 2020“. (S/2021/827، الفقرة 37).

وتؤيد حكومة بيوو تأييدا تاما الإجراءات التي تتخذها إدارة عمليات السلام - في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن - من أجل تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028 في جميع العمليات، وهي تتضمن توفير معلومات واضحة ومحدثة عن آليات الإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي والتصدي لها؛ وتنفيذ الأنشطة المجدية للتوعية والتوجيه في البعثات؛ وإنشاء مراكز تنسيق لتقديم المشورة بشأن الشواغل الخاصة بالمرأة وتيسير إنشاء شبكات للمشاركات النظاميات في كل بعثة؛ وتولي الضابطات إعداد برامج توجيهية؛ وتعيين ضابطتين على الأقل في مواقع أفرقة البعثات؛ وتحسين ظروف السكن في المواقع لتلبية احتياجات المرأة.

تبدو بوضوح أهمية زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام، فقد ثبت أن قدرتهن الكبيرة على التواصل مع الفئة السكانية الضعيفة وعلى التأثير على السلوك العام لموظفي البعثات النظاميين، ذات فعالية شديدة في تنفيذ المهام. ومع ذلك، ندرك أن هدف زيادة مشاركة المرأة يتعرض للتقويض باستمرار أعمال العنف والترهيب ضدها في الأماكن التي ينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي فيها تحقيق انتقال منظم من النزاع إلى السلام.

وقد بلغت نسبة تمثيل المرأة في بيوو 12,5 في المائة من نسبة المشاركة الإجمالية، حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة 28,57 في المائة في خبراء البعثات و 10,29 في المائة في الوحدات العسكرية، وكلتا النسبتين تفوق أهداف الأمم المتحدة البالغة 18 في المائة في خبراء البعثات و 8 في المائة في الوحدات العسكرية. وقد عينت 29 امرأة من بين إجمالي 232 من الأفراد العسكريين في بيوو، ونشرن في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأبيني ولبنان، اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وبالمثل، وبغية تحقيق زيادة في مشاركة النساء في صفوف الجيش والشرطة، يجري تنفيذ مشاريع محددة تهدف إلى ضمان زيادة تدريجية في عدد النساء في الكتائب العسكرية لبيرو، مع مراعاة الحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حمايتهن.

أخيرا، أود أن أشدد على التزام بيوو بالعمل المشترك من أجل إجراء تحقيق دقيق وشفاف في حالات العنف الجنسي وانتهاكات حقوق المرأة المرتكبة في سياق الجريمة المنظمة والإرهاب في المناطق التي تعمل فيها بعثات حفظ السلام. وهذا يعني أن المحاكمات يجب أن تعاقب المسؤولين عنها بشكل فعال. وبالتوازي مع ذلك، يجب تقديم الدعم المهني الذي ييسر إعادة تأهيل النساء المعنيات وإعادة إدماجهن في المجتمع، في إطار الاحترام الصارم لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

المرفق السابع

بيان الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني

باسم دولة قطر، أقدم بالتهنئة إلى مملكة النرويج الصديقة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونشيد بجهودكم المتميزة في إدارة أعماله، كما نرحب بحضور معالي وزيرة خارجية النرويج صباح اليوم. أتوجه بالتهنئة أيضاً لأعضاء مجلس الأمن الجدد، دولة الإمارات العربية المتحدة، وألبانيا، والبرازيل، وغابون وغانا. أعرب عن الشكر للسيدة ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولمقدمي الإحاطات، على المشاركات القيّمة.

تؤمن دولة قطر بأهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتجسد ذلك في سياساتها على الصعيدين المحلي والدولي. فمن موقعها كونها دولة فاعلة ورائدة في مجال التسوية السلمية للصراعات والمنازعات، تؤمن بأن مشاركة المرأة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام واستدامته أمر حيوي وشرط أساسي لنجاح هذه المساعي. وبالإضافة إلى أهمية إشراك المرأة في عمليات السلام، ينبغي لمضمون تلك العمليات أن يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على حقوق المرأة والفتاة وتعزيز مشاركة المرأة في المجتمع.

في 20 كانون الثاني/يناير الجاري ستعقد دولة قطر، بالتعاون مع فنلندا وكولومبيا وعدد من هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، المؤتمر العالمي الرفيع المستوى حول مسارات السلام الشاملة للشباب. وسيركز المؤتمر، الذي سيعقد افتراضياً، في جملة مواضيع على مشاركة الشباب في عمليات السلام، ومن شأنه أن يخدم الجهود لتعزيز مشاركة واسعة للمرأة في صنع السلام.

أما فيما يتعلق بدعم دولة قطر لعملية السلام وإحلال السلام في أفغانستان، فقد يّسّرت مشاركة المرأة في محادثات السلام التي استضافتها الدوحة، كما كرّست اهتماماً خاصاً للحفاظ على المكاسب التي حققها الشعب الأفغاني وخاصة لصالح المرأة. ومنذ آب/أغسطس الماضي، ركّزت مساعي دولة قطر على دعم حقوق المرأة والفتاة وتسليط الضوء عليها وإسماع أصوات المرأة الأفغانية دولياً، وذلك بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، كمن قبيل مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان. كما أن جزءاً كبيراً من جهود دولة قطر الرائدة لإجلاء المواطنين الأفغان وغيرهم، واستضافة الآلاف منهم في الدوحة قد ركّز على إجلاء النساء والفتيات المعرضات للخطر، هذا علاوة على السعي الحثيث من أجل استمرار تشغيل المرافق التعليمية ودراسة الفتيات في أفغانستان، وتيسير أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية في أفغانستان التي تصب في صالح تحسين الأوضاع الإنسانية للأفغان، لا سيما المرأة الأفغانية.

إن تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن وفتح المجال أمامها للقيام بذلك يتطلب توفير بيئة آمنة ومواتية، وهو ما لا يمكن أن يحدث في ظل تعرض المشاركات في عمليات السلام إلى القتل والعنف، ومن المؤسف أن مثل هذه الانتهاكات، التي تعد من أسوأ أشكال حرمان المرأة من حقوقها، تحدث باستمرار في العديد من حالات الصراع، وأن هذه الاتجاه أخذ في التصاعد، وفقاً لما جاء في تقرير الأمين العام الأخير حول المرأة والسلام والأمن. إن هذه الانتهاكات الخطيرة تستحق الإدانة بمختلف أشكالها وحيثما وقعت وتحت أي ذريعة كانت، كما تستوجب هذه الانتهاكات الاهتمام من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، والعمل على إيجاد السبل الكفيلة للتصدي لها ومنع وقوعها.

في الختام، ستواصل دولة قطر تكريس جهودها بالتعاون مع شركائها من الدول والمنظمات الدولية لضمان النهوض بحقوق المرأة وحماية أمنها وتعزيز مشاركتها في كل المجالات، لا سيما في عمليات السلم والأمن، خاصة وأن هذا من عوامل إنجاح تلك العمليات وبالتالي يصب في مصلحة الجميع.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

[الأصل: بالإنكليزية]

تؤيد جمهورية كوريا البيان الذي ألقته كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وكذلك البيان المشترك الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم تجمع حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات (انظر [S/PV.8949](#))، ومن دواعي سرور وفدي أن يدلي ببيان بصفتنا الوطنية.

ما فتى مجلس الأمن يبرز أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع جوانب السلم والأمن منذ أن اتخذ القرار 1325 (2000). ولتحقيق ذلك الهدف، لا بد من توفير الحماية للمرأة في عمليات السلام من الأعمال الانتقامية والتخويف والعنف من أي نوع كان، وأن تكون متحررة من الخوف. وللأسف، لكون النساء من بناء السلام ومدافعات عن حقوق الإنسان يجري استهدافهن مرارا وتكرارا بالعنف في أنحاء مختلفة من العالم، من أفغانستان إلى ميانمار.

من هذا المنطلق، نرى أن المناقشة المفتوحة اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويود وفدي أن يثني على النرويج لعقدها هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن هذه المسألة الحاسمة. وفي ظل هذه الخلفية، اسمحوا لي أن أبرز ثلاث نقاط.

أولا، يجب علينا أن ننفذ بالكامل القرار 2493 (2019)، الذي شجع الدول الأعضاء على تهيئة بيئة آمنة وتمكينية للنساء في صفوف بناء السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وأن نعمل على تسريع جهودنا. ومن الأهمية بمكان التصدي لجميع أشكال العنف ضد هؤلاء النساء ومنع وقوعه، ومساءلة مرتكبيه.

ثانيا، ندين بشدة الأعمال الانتقامية بشتى أشكالها ضد النساء اللواتي يقدمن الإحاطات وتخوينهن. ونقع على عاتقنا مسؤولية التأكد من أن النساء اللواتي يقدمن الإحاطات بوسعهن المشاركة في مختلف اجتماعات الأمم المتحدة بدون خوف من الهجمات أو التهديدات. ومن المهم الاستماع إلى النساء من بناء السلام وأعضاء المجتمع المدني في الأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن. ويثني وفدي على النرويج على جهدها لتوسيع مشاركة المجتمع المدني بصفته رئيسا لمجلس الأمن.

وأخيرا وليس آخرا، يمكن لعمليات حفظ السلام أن تؤدي دورا إيجابيا في حماية وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن. وفي هذا السياق، يبرز وفدي دور المستشارين الجنسانيين في بعثات حفظ السلام. وبوصفنا دولة مضيئة لوزراء حفظ السلام في سبيل لعام 2021، شددنا على ضرورة النهوض عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك عن طريق تعزيز دور المرأة في حفظ السلام. كما سررنا بتعهد 23 دولة عضوا، في الاجتماع الوزاري، بزيادة عدد النساء العاملات في حفظ السلام. وستواصل حكومتنا توسيع جهودنا في هذا الصدد، وستسهم أيضا في صندوق مبادرة إلسي.

ما انفكت جمهورية كوريا على الدوام من أشد المدافعين عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي العام الماضي، وضعت خطة العمل الوطنية الثالثة لتنفيذ القرار 1325 (2000) وعقدت المؤتمر الدولي الثالث كجزء من مبادرتها للعمل مع المرأة والسلام. ومن المهم بصفة خاصة أن يلقي المؤتمر الثالث الضوء على دور المرأة بوصفها من العناصر الفاعلة في بناء السلام. وبوصفنا مرشحين لعضوية غير دائمة في مجلس الأمن للفترة 2024-2025، سنواصل بذل كل جهد ممكن لتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام مع ضمان توفير بيئة آمنة وتمكينية لها.

بيان القائم بأعمال جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، غوليسا مابونغو

[الأصل: بالإنكليزية]

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيديتي الرئيسة، على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأيضاً على عقد هذه المناقشة الهامة المتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما أود أن أشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليت، ومقدمات الإحاطات من المجتمع المدني على بيانتهن. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر السيدة أنيكن هويغلدت، وزيرة الخارجية النرويجية، على حضورها والملاحظات التي أدلت بها خلال هذه المناقشة الهامة.

إن أهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام لم تعد مسألة بل هي ضرورة. فالاستثمار في مشاركة المرأة المحلية في عمليات بناء السلام وحفظ السلام يمكن أن يساعد على التصدي للعقبات التي تواجه مشاركة المرأة في هذه العمليات. ولذلك فإن التصدي للعنف والتخويف والانتقام ضد المرأة في عمليات السلام هو أيضاً أمر حاسم، مما يتطلب منا أن نكثف جهودنا في هذا الصدد.

إن حماية بناء السلام والناشطات في الشؤون الجنسانية والمدافعات عن حقوق الإنسان في جميع حالات النزاع أمر حتمي، سواء في إيجاد حلول لإنهاء العنف وفي ضمان نجاح عملية من عمليات السلام.

وفقاً للقرار 2493 (2019)، الذي اتخذ خلال رئاسة جنوب أفريقيا لمجلس الأمن، نواصل حث الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على تهيئة بيئات آمنة وتمكينية للمجتمع المدني، والقيادات النسائية في المجتمعات المحلية، وبناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، لكي يضطلعن بعملهن في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن دون تهديدات أو أذى بدني.

من الضروري أن تظل حماية المرأة في حالات النزاعات المسلحة وما بعدها مجالاً يتطلب جهوداً معززة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ومما يؤسف له أن تخويف الناشطات هو منذ أمد طويل سمة تؤثر على مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام. فمن دواعي القلق أنه في هذا العصر الحديث، مع التقدم الإيجابي المحرز في التكنولوجيا والاتصال، وخاصة اعتمادنا على المنصات الافتراضية خلال الجائحة العالمية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نرى انتقال التخويف والتمتر إلى الفضاء الإلكتروني.

في أيار/مايو 2021، وقع رئيس جنوب أفريقيا مشروع قانون جرائم الفضاء الإلكتروني ليصبح قانوناً، مما سيجعل قوانين أمن الفضاء الإلكتروني في جنوب أفريقيا متوافقة مع المعايير الدولية. يجرم هذا القانون مجموعة واسعة من الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك الجرائم المرتبطة على وجه التحديد بالتمتر الإلكتروني، ويهدف إلى الحد من هذا التمر عندما تكون هناك عواقب مباشرة مرتبطة بتوجيه رسائل إلكترونية أو منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تقوم بالتحريض أو تهدد أفراد بالعنف أو إلحاق الضرر بممتلكاتهم.

إن اعتماد قوانين محلية متسقة دولياً بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني هو مثال ملموس على الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء التصدي للترهيب والتهديدات والتمتر على الإنترنت التي تواجهها النساء

المشاركات في عمليات السلام وبناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، وهو يضمن مساءلة مرتكبيها على أفعالهم. فينبغي عدم التسامح مع هذا السلوك ويجب التصدي له بكل الأدوات اللازمة، بما في ذلك من خلال سن التشريعات المطلوبة.

تضطلع لجنة بناء السلام بدور استشاري بالغ الأهمية وفريد في دعم جهود الإنعاش وبناء السلام في البلدان المتضررة بعد انتهاء النزاع. وباعتماد لجنة بناء السلام لاستراتيجية جنسانية قد تم إنجاز عمل كبير للنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وفي حين تتواصل الجهود لمعالجة الثغرات التي تم تحديدها في جهود التنفيذ فإن من دواعي القلق ملاحظة أن استمرار العنف والتوتر والترهيب ضد نساء مشاركات في عمليات السلام هو عائق إضافي أمام الأعمال البالغة الأهمية التي يقمن بها على الصعيد المحلي. وهذا يتطلب تضافر جهود لجنة بناء السلام ومجلس الأمن وشركاء آخرين لتنسيق الجهود الرامية إلى التصدي لهذا التحدي.

يجب علينا أيضا أن نقر بالفوائد التي نتجت عن الضرورة التي اقتضتها جائحة كوفيد-19 للانخراط في المنصات الافتراضية. وينبغي في هذا الصدد أن يكون هناك مزيد من الاستثمار في الهياكل الأساسية والمرافق السليمة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تتيح مشاركة المرأة على نطاق أوسع في عمليات السلام. ومع ذلك يجب عدم استخدام هذه التفاعلات الافتراضية لاستبعاد النساء في التفاعلات الجسدية. لقد أتاح توافر المزيد من المنصات الافتراضية وإمكانية الوصول إليها فرصا أكبر بكثير لزيادة التفاعل بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخاصة على مستوى القواعد الشعبية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشادة بجميع النساء العاملات في حفظ السلام وبناء السلام والناشطات والمشاركات في عمليات السلام والمفاوضات والوساطة. بدون هؤلاء النساء الشجاعات سيترك أكثر المتضررين من النزاعات - أي النساء والفتيات والأطفال - دون حماية ولن تُسمع أصواتهم. فيجب علينا جميعا أن نلتزم ببذل كل ما في وسعنا لضمان قدرة هؤلاء النساء على القيام بعملهن دون خوف من التهديدات أو العنف أو التخويف.

بيان النائب الأول لوزير خارجية أوكرانيا، أمارين دجباروفا

[الأصل: بالإنكليزية]

تقدر أوكرانيا مبادرة النرويج بعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تأتي في وقت مناسب وذات أهمية لسائر أعضاء الأمم المتحدة والبلدان المتأثرة بالنزاعات - بما في ذلك، للأسف، بلدي - على وجه الخصوص.

وبينما يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8949)، أود أن أ طرح عددا من النقاط بصفتي الوطنية.

تدين أوكرانيا إدانة تامة جميع أشكال العنف، بما في ذلك التهديدات والمضايقات والاعتداءات والأعمال الانتقامية المرتكبة ضد بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان ومناصرات المساواة بين الجنسين. بالنسبة لأوكرانيا، تكتسي هذه المسألة أهمية قصوى نظرا لأنها تعاني منذ قرابة ثماني سنوات من عدوان مسلح من جانب الاتحاد الروسي، مع ما لذلك من عواقب وخيمة على الصعيدين الإنساني والجنساني.

كثيرا ما تكون النساء من بين ضحايا الحرب والرهائن. فلا يزال هناك في الوقت الراهن 296 شخصا، من بينهم 30 امرأة، محتجزين كرهائن في المناطق المحتلة بمقاطعتي دونيتسك ولوهانسك. ناتاليا شيلو، معلمة مدرسية أوكرانية، هي واحدة منهم. لقد تم اعتقالها في دونيتسك المحتلة في تموز/يوليه من العام الماضي للاشتباه في تورطها في التجسس. وبسبب عدوان روسيا المسلح أُجبرت أكثر من 900 ألف امرأة على الفرار من منازلهن. يمثل هذا العدد 60 في المائة من مجموع عدد المشردين داخليا - 1,5 مليون شخص، مما يضع أوكرانيا في المرتبة التاسعة في العالم في هذا الصدد.

السكان الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، والذين ينبغي أن يتمتعوا بحماية القانون الدولي، يواجهون التخويف والاحتجاز وسوء المعاملة، فضلا عن العنف البدني والجنسي. لقد أصبحت الأراضي المحتلة ساحة للممارسات التمييزية وعدم المساواة بين الجنسين.

وكطرف في النزاع، سعت روسيا إلى زعزعة استقرار أوكرانيا. في الوقت الحالي، وبعد أن حشدت روسيا قواتها على حدود أوكرانيا، فإنها تهدد بمحاولة شن هجوم قاتل على سيادة أوكرانيا.

وفي ظروف يسودها التخويف والاضطهاد، أُجبر عدد كبير من المدافعات عن حقوق الإنسان على مغادرة شبه جزيرة القرم ومناطق مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك المحتلة مؤقتا.

وأولئك اللائي اخترن عدم مغادرة القرم بل مواصلة الدفاع عن حقوق الإنسان هن في وضع شديد الضعف. ويتم إعاقة أنشطتهن بصفة مستمرة من خلال فرض الغرامات والأوامر القضائية والتحذيرات. ففي 23 نوفمبر/تشرين الثاني تم احتجاز 10 نساء لدى وصولهن إلى سيمفيريوبول المحتلة، حيث ذهبن لتحية المحامي إديم سيميدلايف عقب إطلاق سراحه.

لقد تُركت أسر السجناء السياسيين وحدها - زوجات وأمهات وبنات وأبناء المحتجزين بصورة غير قانونية - وعليها أن تتعامل مع أوضاعها هذه. عليها أن تواصل الرحيل وكسب قوتها اليومي بمفردها.

لقد ظهرت في بعض قرى القرم المكتظة بالسكان من تثار القرم ما تُسمى "شوارع النساء". العديد من الأطفال يحتاجون إلى إعادة تأهيل طويل الأجل بسبب الصدمة التي أصابتهم أثناء عمليات تفتيش المنازل واعتقال آبائهم.

وتُسلّم أوكرانيا بأهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في جميع المساعي الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلّها، وفي بناء السلام وحفظ السلام.

وفي هذا الصدد، يواصل بلدي جهوده الدؤوبة في سياق تنفيذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، ولا سيما في إطار خطة العمل الوطنية الثانية للأعوام 2021-2025 التي اعتمدها حكومة أوكرانيا في عام 2020.

وتركز خطة العمل الوطنية الثانية لأوكرانيا على تحقيق تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، ولا سيما في مجالات الأمن الوطني والدفاع وصنع السلام. كما تهدف على وجه الخصوص إلى التصدي للعنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وقد قطعت أوكرانيا خطوات واسعة في هذا الصدد على الرغم من كفاحها المستمر في زمن الحرب. ومن بين هذه المؤشرات تحسّن وضع أوكرانيا بشكل ملحوظ في مؤشر المرأة والسلام والأمن الذي بدأ العمل به في عام 2017، والذي يصنف البلدان من حيث إدماج المرأة وإمكانية اللجوء إلى القضاء، فضلاً عن الجوانب الأمنية. وتحتل أوكرانيا حالياً المرتبة 66 من أصل 170.

ولا بد لي من التأكيد على أن عدوان روسيا على بلدي كان أحد العوامل الرئيسية في زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع السلام. وقد اختارت نساء أوكرانيات كثيرات أن يشاركن بنشاط في مكافحة العدوان المسلح دفاعاً عن بلدهن وأحبائهن.

ومنذ عام 2014، زادت مشاركة المرأة في الجيش الأوكراني زيادة كبيرة. وتشكل النساء اليوم 15 في المائة من القوات المسلحة الأوكرانية. وقد زاد هذا العدد بأكثر من ستة عشر ضعفاً منذ عام 2008 - من 1 800 إلى أكثر من 31 000 ومن بين هؤلاء النسوة هناك 1 000 امرأة من كبار الضباط، بمن فيهن امرأة تشغل منصب نائبة وزير الدفاع الأوكراني. وهناك أكثر من 10 في المائة من النساء من بين الأفراد الذين يدافعون عن أوكرانيا ضد العدوان الروسي. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المتطوعات دعماً كبيراً على الخطوط الأمامية.

وأود أيضاً أن أبرز أن سبع موظفات أوكرانيات يشاركن حالياً في عمليات حفظ السلام والأمن الدولية، ويشكلن 8,3 في المائة من مجموع مساهمة أوكرانيا.

ومن بين أولويات حكومة أوكرانيا إعادة إدماج النساء من المحاربين القدماء بسبب التحديات التي يواجهنها عند عودتهن إلى حياة سلمية. وتشمل الصعوبات التي يواجهنها العثور على عمل والحصول على رعاية طبية مجانية والتغلب على القوالب النمطية السلبية.

وتكثف حكومة أوكرانيا جهودها لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتركز على تقديم الدعم المناسب للنساء اللائي عانين من العنف الجنسي في سياق العدوان المسلح.

وأوكرانيا ملتزمة التزاماً كاملاً بمواصلة جهودها الرامية إلى زيادة الوعي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعزيز تنفيذها.